

فصل في الخلع وهو لغة

منها واستوفي بالمطلوب حقه **فصل في الخلع وهو لغة**
مشق من خلع الثوب لان كلام الزوجين لباس الخلع قال
تقالي ههنا لاسمكم وانتم لباس لهن فكانه معارفة الآخر
نزع لباسه ونزع ثوبه بين الزوجين ولو يلفظ معارفة الآخر
مقصود راجع لجهة الزوج فقوله المص **والخلع جازله في عوض**
معلوم مقيد بما ذكره في خروج بمقصود الخلع بدو ونحوه فانه
كل فقال له الخلع رخي وللمال ودخل راجع لجهة الزوج وقوع العوض للزوج
انما يطعمك خلعك بالثوب ليس به مال واما ما ثبت له من ثوبه وخرج
انه لا يملك فقال له ما لو علق الطلاق بالبراءة ما لها على غيره فيمخرجها
لع خلعك بالثوب لانه ما لو علق الطلاق بالبراءة ما لها على غيره فيمخرجها
لغيره ولو علق بقوله المص **والعوض الجوهري** كقول غير معين يقع باينا
الخلع وانه تكرير للملا والاصل في ذلك قول الاجماع قوله تقالي فان طين
في التلاوة وصفه انفسا والامر به في خبر البخاري في امرأة ثابت بن قيس بقوله
تخلوا زوجة او اجزى له الاصل في ذلك قول الاجماع قوله تقالي فان طين
والزوج رخي وقوله للزوجه اقبل الحديقة وطلقها تطليقة وهو اول خلع وقع في
وجع الاجنبى او الزوجه الاسلام والمعنى فيه انه لما جاز ان يملك الزوج الانتفاع بالبيع
جه طلقها على بعدا بموضع جازله ان ينزل ذلك المالك بموضع كالشراء والبيع
النصف الفضة مثلا او خلعها او تقوله كالشراء والخلع كالبيع وايضا فيه دفع الضرر عن المرأة غالباً
الطليق او رضا العتيق ملكه من ثوبه ما فيه من قطع النكاح الذي هو مطلوب الشرع لقوله
ويقول خالعهما او طلقها على الله عليه وسلم ابيض الحلال الى الله تقالي الطلاق قال
على النصف الفضة وفي التسمية الا في حالتيه الاولي ان يجافا واحدهما ان التقي
الزوج العقد عليها في حدود الله الثانية ان يخلو بالطلاق الثلاث على فعل شيء
الحال ويقول الامر ليجل في عليه في الحال لا يدرله منه فيخلفها ثم يفعل الامر الخلع عليه وذكر
لبيح في عليه في الحال لا يدرله منه فيخلفها ثم يفعل الامر الخلع عليه وذكر
عندنا وعند المنفزة في شرحه صور اخر الاكراهة فيها حين اراد ذلك فلورا جمل
اذن فعل الامر الخلع وان كان الخلع حسة ملتزم للمعوض ويضرب وعوضه
ن عليه من انفس العتيق وتزوج بشرطه حصة طلاقه فيصع من غير حجة عليه
ة وقوع الطلاق التلا وتزوج بشرطه حصة طلاقه فيصع من غير حجة عليه
ولا يتعم الخلع وان سغفر ويرفع العوض لما ذكره من سيرووي بشرط في
فعله بعد انقضاء العدة نفع الخلع ولا يتوقف الخلع على
اذن المرأة تنوع حقه الله وله ان يعقد عليها في
الحال عتب الخلع لكن بالتشوط والا كان تنوع

فصل في الخلع وهو لغة

المتزوم فالالا كان او ملتصقا اطلاق تصرف مالي فلا يخلو من
ولو كانت بلا ان سيدها بعين من ماله او غيره لانه
مثل في ذمتها او يدين في الدين تبين ثم انفت في ذمتها
تطالب به بعد العتق واليسار وان اختلفت باذنه فان اطلقها
الاذن وجب مهر المثل في كسها ومما في يدها من مال تجارة
وان قوبر لها دينها في ذمتها تعلق المتزوم بذلك ايضا وان عين
لها عين من ماله تقيست ولو اختلفت حجة بسفه طلقته
زكها ولو اذكار المال او مريضة مرض الموت صح وجسه من الثلث
ولو له او اعلى مهر المثل **وملك المرأة المتخلعة به نفسها** اي تضعها
التي استخلصته بالمعوض **ولا رجعة له عليها في العود** لانه
ان كانت عاتقها خلت بالبينونة المأخوذة من تسلطه على نفسها **الديكاح** اي
ليوضع بائنا بقدر جود عليها باكونه وبشرطه المتقدم بانها في موضع
او يصح عوض الخلع قليلا وكثيرا دينيا وعينا ومنفعة لعموم قوله
تقالي فلا جناح عليها فيما اقترب به ولو قال ان ابوانتي من
صد اقتد او من دينك فانت طالق فابوانته منه وهي جاهلة
بغيره لم تطلق لان الابرايمع فله يوجر ما علق عليه
الطلاق ولو خالعهما على ما في كفها ولم يكن فيه شيء وقع باينا
بمهر المثل على الارح في الزوليد وبشرط في الصفة ما مر فيها
في البيع على ما ياتي ولكن لا يضر هنا تحلل الكلام بسير ولو لفظ
الخلع صريح في الطلاق فلا يحتاج معه لنية لانه تكرر على لسان
جملة الشرع وهذا ملحوظ عليه في المنهاج تبعاً للفقوي
وغيره وفي كتابه في الطلاق وهذا ما مضى عليه في مواضع
في الورد الاصح كما في الروضة ان الخلع والمفادات ان ذكر معهما
المال فمما صوكان في الطلاق لان ذكره يشهر بالمسورة
والاقتابان **وصور الخلع في الظاهر** الذي جامعها فيه لانه

Copy